1. الازمة المالية والاقتصادية :

 تراجع الاقتصاد الوطني الفرنسي اواخر القرن الثامن عشر بشكل ملحوظ, نتيجة الحروب الماضية وما استنزفته من الاموال, والتي تزامنت تداعياتها مع اسراف حاشية الملك, وتعرض البلاد لموجة برد قارصه ادت إلى اتلاف المحاصيل الزراعية, حاول لويس السادس عشر مواجهة هذه الازمة فعهد إلى تعيين احد الخبراء وصاحب الافكار الاقتصادية تيركو والذي كان يعمل في مقاطعة ليمورتين, ومنذ توليه هذه المهمة كان تيركو ينوي الحد من سلطة الكنيسة, وإعداد نظام ضريبي عادل, وتشجيع حرية التجارة, لكن رجال البلاط الملكي, ممن تضررت مصالحهم بهذه النوايا تعاونوا مع زوجة الملك ماري انطوانيت لعزله, وهذا ما حصل بالفعل, ليقدم الملك على تعيين البروتستانتي ذات الاصول السويسرية جاك نيكر عام 1776, على امل انقاذ ما يمكن انقاذه من ازمة فرنسا المالية, واعلن نيكر ان عملية انقاذ البلاد تتوقف على تنازل اصحاب الامتيازات عن امتيازاتهم ودفع الضرائب للدولة, وانشاء مجالس محلية تحل محل وكلاء الملك, وعدم مطالبة الطبقة العامة بدفع المزيد من الضرائب, لكن مصير نيكر قد تشابه كثيرا مع مصير تيركو بعد مطالبة حاشية الملك بعزله ايضا عام 1781, على الرغم من تحقيقه زيادة نسبية في ايرادات الدولة قدرت بــ 5 مليون ليفر خلال المدة التي قضاها في منصبه, اضطر الملك إلى تعيين شخصية قريبة من طبقة النبلاء ووقع الاختيار على شارل كالون اواخر عام 1783, لكن الضائقة المالية اشتدت بالبلاد حتى اصبحت على شفا الافلاس, و اتسعت حشود الجائعين في شوارع باريس, وكثرت معها لافتات " لا يوجد خبز" Plus De Pain, حتى خرجت بعض هذه الجموع عن السيطرة وقاموا بمهاجمة المحال التجارية التي تخزن الحبوب, ولكي يتلافى كل ذلك وغيره, اقترح وزير المالية كالون على الملك دعوة مجلس الاعيان الذي اغفل شأنه لمدة طويلة على امل فرض ضرائب جديدة على طبقات الشعب من دون استثناء, إلا ان المجلس رفض مناقشة فرض الضرائب من دون معرفة مدى العجز واسبابه فأقيل كالون من منصبه, وتم تعيين الاسقف دي بريين الذي حاول عبثاً تجسير اراء من سبقوه مع معارضيهم من حاشية البلاط, لكن الرأي استقر على دعوة مجلس الطبقات في أيار عام 1789, قدم دي بريين استقالته من منصبه واعاد الملك نيكر مرة ثانية لمنصب وزير المالية, وقد بادر بشكل فاعل على عقد مجلس طبقات الامة

 انعقاد مجلس الطبقات :

افتتح المجلس اعماله في 5 ايار 1789, بعد انقطاع دام لأكثر من 150 عاما, واعلن الملك فيه ان الغرض الاساسي من الاجتماع هو معالجة الحالة المالية فقط, ولم يشر بتاتاً إلى مسألة الامتيازات وحقوق العامة وبقية الامور التي تخص الشعب, اكد نيكر ما اعلن عنه الملك بقوله : **" ايها السادة لقد دعاكم صاحب الجلالة من أجل معالجة المالي ... البلاد بحاجة قصوى للمساعدة المالية "**, ولد ذلك احباط شديد لدى اعضاء الطبقة العامة في مجلس الطبقات, واشتد الجدل بين الجميع, وبدا للأعضاء الطبقة العامة ان المسؤولية اصبحت على عاتقهما, ووجهوا الدعوة للنبلاء والاكليروس الانضمام لهما, فلم يوافق معظمهم, وتم اطلاق تسمية الجمعية الوطنية على مجلسهم تيمنا لكتابات إيمانويل سييس التي اختزلها بعبارة استفهامية **:" ماهي الطبقة الحاكمة ؟ هي كل شيء, ماذا تملك؟ لا شيء, ماذا تريد ان تصبح ؟ تريد ان تصبح شيء"**

 انقسم البلاط الملكي بما يمكن ان يفعله فمنهم من اختار المواجهة والقوة ان لزم الامر, ومنهم من فضل اتباع الطرق الدبلوماسية لتدارك تفاقم الامور ومنهم وزير المالية نيكر, وما بين هذا وذاك, امر الملك اغلاق القاعة التي كان يجتمع فيها اعضاء الجمعية الوطنية, فتجمعوا في ملعب التنس المجاور للقصر, وهنالك تعاهدوا جميعا ان لا يفترقوا حتى تمنح فرنسا دستورا, عد الملك ما يحصل في ملعب التنس عصيان, ودعا مجلس الطبقات للاجتماع مرة اخرى, وفي 23 من حزيران 1789, اجتمع المجلس في القاعة العامة والقى الملك خطابا, تضمن فيه إلغاء ما جاءت به الجمعية الوطنية, مؤكدا على الاصلاحات التي اعتقد وجوب البحث فيها, ثم غادر القاعة ومن ورائه معظم رجال الدين والنبلاء, وبقي اعضاء الطبقة العامة واجمين يتنازع الخوف والسخط نفوسهم, فلما دخل رسول الملك يأمرهم بالانفضاض, صاح ميرابو **:" اننا هنا بإرادة الشعب ولن نبارح مكاننا إلا على اسنة الحراب "**, واصدروا قرار ينص على انهم بحكم نيابتهم عن الامة قد اصبحوا غير خاضعين لسلطة الملك من حيث الاتهام او السجن, وبخلاف ذلك تعد جريمة وخيانة للامة الفرنسية

 واعلنت الجمعية الوطنية في الاول من تموز عام 1789, انها جمعية تأسيسية لوضع الدستور الفرنسي وبدأت عملها في هذا الصدد, وامتلأت باريس بإشاعات قوية مفادها عزم الملك على قمع الجمعية الوطنية بقوة السلاح, سيما بعد موافقة الملك على استقالة نيكر في 11 تموز, وانتشار كتائب المرتزقة في اروقة باريس, فعمت المظاهرات الشوارع واستولوا على بعض متاجر السلاح, ولتزويد اسلحتهم بالبارود قرروا التوجه نحو سجن الباستيل.